

## التنافس الدولي وضمان امن النفط

الاستاذ الدكتور  
سعد حقي توفيق (\*)

### الملخص:

المتقدم في الاعتماد عليه لاسيما في قطاع النقل والذي يشكل قطاعا مهما بالنسبة للدول الكبرى التي تسرف في استهلاك الوقود، كما ان النمو الاقتصادي الذي تشهده حاليا كل من الصين والهند والدول الناشئة يزيد من درجة اعتماد هذه الدول على النفط بوصفه مصدرا اساسيا للطاقة وقضية أمنها القومي. ومن هنا باتت قضية ضمان امن النفط مصلحة حيوية لجميع الدول، لاسيما بالنسبة للدول الكبرى التي تتحمل مسؤوليات عالمية، وكذلك ادى عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق المنتجة للنفط الى تحول الدول المستهلكة الكبرى نحو مناطق منتجة بديلة اخرى اكثر امنا. كما ان مسالة تامين الامدادات النفطية دفعت الدول الكبرى الى استخدام القوة العسكرية احيانا لتأمين احتياجاتها الملحة النفطية.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية عدم تراجع اهمية النفط في العلاقات الدولية بالنظر لنمو الاقتصادات العالمية بالرغم من ارتفاع اسعاره. لذلك سنسعى الى دراسة موضوع

يؤكد البحث انه لازال للنفط من تأثير في السياسة الدولية، اذ ان استمرار حاجة العالم المتقدم ودخول دول تنافس عليه ليس من أجل السيطرة على منابعه كما كان سابقا وانما التنافس في اطار حماية طرق امداداته وتنويع مصادر الاستيراد ودعم قواتها البحرية والاعتماد على حلفاء موثوقين بهم وتبني سياسة التخزين الاستراتيجي. ولم تعد الولايات المتحدة تعول كثيرا على الامدادات من منطقة الخليج العربي وأخذت تعتمد في الاستيراد على مناطق جديدة. وأصبحت افريقيا وامريكا اللاتينية وكندا ساحات للتنافس الامريكي - الصيني - الهندي على النفط .

### المقدمة

لا زال النفط يعد مصدرا حيويا للطاقة، بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة. وفي عصر العولمة لازال النفط يشكل عصب الاقتصاد العالمي اذ تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء، وتستمر بلدان العالم

(\*) استاذ / كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

التنافس الدولي حول النفط وضمان الحصول عليه وتأمين امداداته من خلال دراسة مستوى الاعتماد الدولي على النفط ووسائل ضمان امن النفط.

**اولا: مستوى اعتماد الدول الكبرى على النفط كمصدر للطاقة.**

أ. أهمية النفط في السياسة

### الدولية

يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الامن القومي والتي قد يؤدي حرمانها الى استخدام القوة العسكرية عندما تقع الامدادات في مواجهة الخطر. ان اهمية النفط ازدادت منذ ادخال السفن الحربية التي تشتغل بالوقود في بداية القرن العشرين, اذ ان الانتقال من الفحم الحجري الى النفط قد زود السفن البريطانية بميزات هامة في السرعة والقدرة على التحمل استطاعت بهما القطع البحرية البريطانية التي تعتمد على الفحم من التغلب على خصومها، وخصوصا المانيا. وفي الوقت ذاته مثل ذلك مشكلة جديدة بالنسبة لبريطانيا اذ اصبحت بحاجة الى استيراد النفط الذي كانت تفتقر اليه بشكل كبير بالرغم من كونها غنية بالفحم الحجري. اثناء الحرب العالمية الاولى اصبحت اهمية النفط كبيرة

وذلك حينما ظهرت الحاجة الى النفط كوقود في العمليات الحربية، وان تحقيق الانتصارات فيها كان مبعثا للدول الاوربية الى التوجه نحو تكوين شركات تملكها الدولة والسعي للسيطرة على الموارد في العالم. وفتحت الحرب العالم الثانية الباب امام الدول المتحاربة للقتال من اجل النفط حيث فرض الحظر النفطي الامريكى على صادرات النفط الى اليابان مما دفع الاخيرة الى مهاجمة قاعدة بيرل هاربر في نهاية العام 1941. وفي اوربا كانت المانيا بحاجة ماسة الى النفط مما دفعها الى غزو روسيا في العام 1941 وكان الهدف الاكبر للغزو هو احتلال مركز النفط السوفيتي في باكو في اذربيجان السوفيتية<sup>1</sup>

لقد كانت الهيمنة في سوق النفط تعود الى سبع من كبرى شركات البترول العملاقة والتي درج على تسميتها (الشقيقات السبع) ان سيطرة هذه الشركات على سوق النفط وتحكمها بالاسعار وتراجع عوائد البلدان المنتجة ادى الى اشاعة اجواء من الاستياء لدى شعوب هذه البلدان الاخيرة والضغط على حكومتها لتامين شركات النفط الاجنبية. وهكذا انتقلت السيطرة على النفط من هذه الشركات الى الدول المنتجة بحيث استطاعت دول الاوبك لاول مرة في العام 1971 ان تنجح برفع سعر النفط، كما سعت دول الاوبك للمشاركة في ملكية

الشركات الاجنبية العاملة في المجال النفطي. وهكذا اخذ سعر النفط يرتفع اكثر فاكثر بارتفاع الطلب على النفط، اذ كان قد ارتفع حتى عام 1973 الى اربعة اضعاف ما كان عليه في السابق، واستطاعت البلدان العربية المنتجة للنفط من استخدام النفط كسلاح سياسي فعال في حرب اكتوبر 1973 حيث قرر وزراء النفط العرب انذاك خفض انتاج النفط بنسبة تبلغ 5% شهريا وقطع الامدادات النفطية عن الولايات المتحدة وهولندا بسبب موقف حكومتيهما المنحاز الى اسرائيل والمساند لها<sup>2</sup>.

ان المسألة المثيرة للانتباه هو انتقال مركز القوة الى الدول المنتجة للنفط في عملية التأثير في النظام الدولي. فالتحكم في اسعار النفط والانتاج والتحكم في العرض والطلب اصبح بيد البلدان المنتجة للنفط. فالكثير من المعنيين يشدد على ان احتلال الولايات المتحدة للعراق في العام 2003 هو مدفوع باعتبارات نفطية وذلك لامتلاكه احتياطييات ضخمة<sup>3</sup>

لقد تركز اهتمام الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة على محاولة منع ربط اورو - اسيا بمنطقة الشرق الاوسط الغنية بالنفط، وبخاصة

العراق (في ظل النظام السابق) وايران اللتين كانتا بعيدتين عن دائرة النفوذ والسيطرة الامريكية. ان السبب في مساعي الولايات المتحدة غير المتسامحة تجاه محاولات العراق سابقا وتجاه المحاولات الايرانية لامتلاك التكنولوجيا النووية او القوة العسكرية يعود الى ان الاستراتيجية الامريكية لا تسمح للدول صاحبة المصادر النفطية بامتلاك القوة العسكرية والموارد الطبيعية في الوقت ذاته. ولهذا السبب لاتتعامل الولايات المتحدة مع البرنامج النووي لكوريا الشمالية بالاهتمام والقلق نفسيهما، بينما تعتبر المحاولات العراقية والايروانية خروجاً عن المسموح به. وتعود المساعي الامريكية للحفاظ على هيمنتها على منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص، والدول التي خرجت من الاتحاد السوفيتي السابق الى خشيتها الى انضمام هذه الدول الى النادي النووي. وفي حالة حدوث ذلك فسيكون لدول الشرق الاوسط من القوة ما يسمح لها بحماية مواردها والاستقلال في مواقفها فموارد دول الشرق الاوسط ودول الاتحاد السوفيتي السابق يمكن ان تضاهي ما يملكه الغرب، اضافة الى احتكارها للموارد النفطية الرئيسية في العالم، بكل ما يعنيه ذلك من تحكم في اسعار الطاقة والحصول على الجزء الاكبر من ثروة الغرب التي ستذهب لتسديد الفواتير النفطية. ولهذا تسعى الولايات

امكانية تعرض امدادات النفط الكبرى في تلك المنطقة الى الانقطاع كما اشترت الى الحظر النفطي في العام 1973. كذلك اخذ القلق بالفعل يتصاعد حول الاستقرار السياسي لمصدر الواردات النفطية الامريكية الرئيس في الخليج العربي<sup>5</sup>.

ان قدرة البلدان المنتجة للنفط في التحكم بالامدادات وباسعار النفط اخذ يشكل علامة بارزة في السياسة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد تمكنت روسيا في العام 2006 من قطع امدادات الغاز عن اوكرانيا نتيجة لخلافات على سعره، وبعد اربعة شهور، وفيما كانت شركاتها العملاقة للطاقة غاز بروم تنظر في تقديم عرض لسنتريكا، الشركة التي تزود اوربا الغربية بالغاز، حذر الرئيس الروسي انذاك بوتين بان بلاده ستحول امدادات الطاقة الى اسيا، اذا اعاقت الحكومات الغربية خطط توسع غاز بروم واي مجموعات روسية اخرب للطاقة. ومع الاعتماد الكلي على النفط المستورد، والذي سبب احيانا قلقا كبيرا للدوائر العليا لا يمكن ان تسمح الولايات المتحدة لمثل تلك المطالب سوى بمزيج من القلق والشعور بالخطر<sup>6</sup>.

وعلى الجانب الاخر من العالم في فنزويلا اعتمد شافيز سياسة مناهضة الولايات المتحدة، ومع ارتفاع اسعار النفط التدريجي اصبح له قوة محرّكة في الحركة المناهضة

المتحدة لاسيما، بعد احتلال العراق الى القيام بعملية اعادة انتشار عسكري واسع النطاق تستهدف اسيا الوسطى وايران<sup>4</sup>.

مع انتخاب الرئيس جورج دبليو بوش اصبحت الرأسمالية النفطية في قلب السلطة الامريكية وسرعان ما ارتفعت متطلباتها الى قمة اجندة النظام الجديد. اضاف الى ذلك انه في ظل الوضع السياسي الحالي، كان سوق النفط العالمي يشهد تغييرا كبيرا فبعد عدة سنوات في انخفاض اسعار النفط بدا الطلب العالمي على النفط يتسارع في هذه الظروف اصبح الفاصل بين مصالح شركات النفط الكبرى والشركات المستقلة حديثا يتلاشى تدريجيا ، ذلك لان الامل بتحقيق اسعار مرتفعة للنفط جعل هذه الاخيرة اقل خشية من صادرات النفط الاجنبية الرخيصة. وبدلا من ذلك انتقل الخوف الى المستهلك الامريكي للنفط، الخوف من ان يعتمد البلد بسرعة على النفط الاجنبي، وبشكل خاص على مصادر النفط الكبرى التي هي خارج سيطرة شركات النفط الامريكية الكبيرة والصغيرة. فالاعتماد المتزايد على الواردات النفطية في الخليج العربي، حيث حافظت الولايات المتحدة على سياسة خارجية متينة في موالاتها لاسرائيل، حمل معه

للولايات المتحدة في امريكا اللاتينية، فاخذ يزود كوبا التي ينقصها المال بتسعين الف برميل من النفط يوميا واخذ يمول الاحزاب اليسارية في امريكا اللاتينية. وفي افريقيا فان اهتمام الصين بالتزود بالنفط من السودان قد دفعها الى امتناعها عن التصويت عن تايد قرار في الامم المتحدة رعته الولايات المتحدة يدين الابداء الجماعية في السودان في ايلول من العام 2004، ووعدت بالمقابل بمنع أي تحرك لغرض عقوبات نفطية عليه. كذلك سعت ايران الى مكافأة البلدان التي تقف الى جانبها ومنها الصين في نزاعها مع الولايات المتحدة، لاسيما عند اقتراب سعر النفط عند (70) دولار في بداية العام 2004.<sup>7</sup>

### ب. زيادة الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة

بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت كثيرا المعطيات الجيوستراتيجية للعلاقات الدولية مما اثر ذلك على دور النفط في العلاقات الدولية فقد ازداد الطلب على استهلاك النفط في الاسواق العالمية. فبعدها كان الجزء الاكبر من امدادات النفط يتجه صوب الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان اخذت الامدادات تتجه بشكل اكبر الى الصين والهند

والاسواق الناشئة وفي الشرق الاوسط ايضا. بين عامي 2000-2007 ارتفع الطلب اليومي على النفط في العالم بمعدل (9.4) مليون برميل وسجل نحو 85% من ذلك النمو في الاسواق الناشئة<sup>8</sup>

ان توقعات الطاقة العالمية لعام 2008 التي نشرتها وكالة الطاقة الدولية في تشرين الثاني من العام نفسه عندما كانت الازمة المالية العالمية على اوجها وفرت تقريبا اكثر دقة لمستقبل امدادات النفط. وفي سيناريو وكالة الطاقة الدولية القائم على استمرار الامور على حالها والذي يفترض ان السياسات لن تتغير وان الطلب العالمي على النفط سيستمر بالازدياد الى حد كبير حتى العام 2030. فمن المتوقع ان ياتي كل الازدياد في الطلب كما ذكرنا في الاسواق الجديدة بقيادة الصين والهند والاسواق الناشئة. في حين من المتوقع ان تاتي معظم الزيادة في الامدادات من بلدان الاوبك، مع احتمال تسارع انخفاض الانتاجية في حقول نفط محددة يشكل تحديا اساسيا حتى لو لم يرتفع الطلب العالمي على النفط من الان وحتى العام 2030. وتشير التوقعات الى انه سيتوجب رفع الانتاجية العامة بنحو (45) مليون برميل يوميا ما يساوي اربعة اضعاف القدرة الانتاجية للسعودية الان وذلك

للتعويض عن انخفاض الانتاجية في الحقول الحالية<sup>9</sup>.

لقد تحولت الولايات المتحدة بوصفها اكبر منتجي النفط الى مستورد للنفط. فمنذ العام 1970 اصبحت غير قادرة على انتاج كميات من النفط تغطي استهلاكها، اذ وصل معدل انتاجها من النفط الى ذروته في تلك السنة. فضلا عن انها لم تعد قادرة على التحكم في اسعار النفط العالمية فمنذ ازمة العام 1973 نجحت الدول العربية المنتجة للنفط في التاثير على السياسة النفطية للولايات المتحدة عندما اخذت تتحكم باسعار النفط الخام العالمية وليس الشركات الكبرى وذلك حينما فرضت هذه الدول حظرا على تصدير النفط للولايات المتحدة بسبب دعمها لاسرائيل<sup>10</sup>.

وتعتبر الولايات المتحدة المستهلك الاول واكبر مستورد للطاقة في العالم وبعده سكان فقط (5%) من سكان العالم، كما انها تستخدم نحو (25%) من الطاقة التي تنتج على نطاق العالم وتستهلك (50%) من الكازولين الذي يستخدم في السيارات في انحاء العالم، وتستهلك ايضا (25%) من انتاج النفط والغاز على نطاق العالم. في

حين يستهلك كل مواطن امريكي (8) اطنان من مكافئ النفط سنويا وهذا يساوي ضعف الكمية المستخدمة في اوربا وعشرة اضعاف الكمية المستخدمة في الصين<sup>11</sup>.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين ارتفع الطلب الامريكي على النفط مشفوعا بارتفاع كبير في الطلب على قطاع النقل (الموتورة) من (7،17) مليون برميل في اليوم الى (7،19) مليون برميل في اليوم سنة 2000. وفي العام 2001 ازدادت واردات امريكا في الارتفاع، اذ ضربت رقما متباينا وصل الى استيراد (9،10) مليون برميل في اليوم منها (8،2) مليون برميل من منطقة الخليج العربي. وقد بلغت امدادات الخليج العربي من الاستهلاك الامريكي من النفط اعلى مستوى لها على الاطلاق من نفط الخليج من اجمالي الواردات النفطية الامريكية الى (23%)<sup>12</sup>.

اما الصين فيعد اقتصادها الاسرع نموا في العالم في الربع الاخير من القرن الماضي مما زاد من حاجتها الى طاقة هائلة. وفي غضون عشرة سنوات فقط تحولت الصين من مصدر للنفط الى دولة تحتل المرتبة الثانية بين كبار المستهلكين النفطيين في العالم. اذ تستهلك الصين (3،6) مليون برميل من النفط يوميا. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لازالت تسبقها كثيرا لانها تستهلك

أكثر من (20) مليون برميل يوميا. ومن المتوقع ان يزداد معدل استهلاك الصين ليصل الى (10) ملايين برميل يوميا في العقدين المقبلين. ويرى بعض المحللين بان السوق الصينية وحدها مسؤولة عن (40%) من الزيادة العالمية في الطلب على النفط منذ العام 2000. ولكن من المؤكد ان اقتصاد الصين واستهلاكها المتزايد للطاقة لن يتباطأ في المستقبل المنظور. وعلى الرغم من مواصلة الاقتصاد الصيني نموه بنسبة تتراوح بين (5،9-9،9%) في السنوات القليلة الماضية قفزت وارداتها النفطية بنسبة (3،5%) في العام 2004 و (3،3%) في العام 2005. وتفيد التنبؤات بان طلب الصين على الخام سيتزايد سنويا بنسبة (12%) حتى العام 2020<sup>13</sup>.

والحق ان الصين تمتلك مصادر طاقة محلية، ولكنها ليست كافية لاشباع حاجاتها المتزايدة في مجال التطور الصناعي. واخذت الصين وبمعدل متسارع ببناء معامل لتكرير النفط<sup>14</sup>. وحققت اعلى معدلات النمو الاقتصادي في اسيا اذ بلغ معدل نموها الاقتصادي (9،3%) للمدة من 1990-2005، وادى ذلك الى ارتفاع نمو طلبها السنوي على النفط ب (8،1%). كما استحوذت

الصين على (36%) من حجم الزيادة العالمية في استهلاك النفط في العام 2005. ان التحول الهام الذي حدث في الصين هو في انتقالها من دولة مصدرة الى دولة مستوردة في العام 1993. واخذ حجم وارداتها منه يزداد على نحو ثابت منذ ذلك الوقت. ومن المتوقع ان يؤدي ذلك الى زيادة اعتماد الصين على واردات النفط والغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها المتزايدة. وكما هو الحال في الولايات المتحدة فان زيادة الطلب على النفط في الصين ترجع الى زيادة اهمية قطاع النقل في الاقتصاد القومي وتضاعف عدد المركبات، حيث يتوقع ان يزداد الطلب على قطاع النقل في الصين من (1،2) مليون برميل في العام 2005 الى (5،4) مليون برميل في العام 2020 والى (8،5) مليون برميل في العام 2030 أي بمعدل سنوي يصل الى (3،7%) كما ستزداد حصة الصين من اجمالي الوقود المستخدم في قطاع النقل من (91%) عام 2000 الى (96%) في العام 2030. وعلى ضوء توقع زيادة وارداتها النفطية لتصل الى (9،10) مليون برميل في العام 2030<sup>15</sup>.

اما الهند فتعد اليوم في المرتبة الخامسة بين كبار مستهلكي الطاقة في العالم، حيث تستهلك ما نسبته (3،7%) من الاستهلاك العالمي. ومن المتوقع ان يتضاعف اجمالي طلبها الرئيسي على الطاقة مرتين بحلول

العام 2030. وقد تزايد استهلاك الهند للنفط مع تزايد معدلات نموها التي تراوحت نسبتها بين (8-9%) سنويا على مر السنوات القليلة الماضية. وتحتل الهند المرتبة السادسة بين كبار مستهلكي النفط في العالم، ولن يطول الوقت حتى تصعد الى المرتبة الرابعة بين كبار المستهلكين، وبحسب معدلات النمو المتوقعة فمن المحتمل ان يزداد طلب الهند على النفط بمعدل (2,9%) سنويا حتى العام 2030<sup>16</sup>. وفي تقرير (2025 رؤية الهيدروكاربون) الذي نشرته حكومة الهند في شباط 2000 تبين ان مشكلة امن الطاقة الهندية حينما ذكر انه من المتوقع ان يزداد طلب الهند على النفط من (122) مليون طن بين 2001-2002 الى (196) مليون طن بين 2011-2020 ليرتفع بعدها الى (364) مليون طن للفترة 2024-2025<sup>17</sup>.

اما دول الاتحاد الاوربي فانها كانت تستورد في العام 2006 ما يناهز (70%) من استهلاكها من النفط و (40%) من استهلاكها للغاز. وتشير التقديرات الموضوعية لاحتمالات المستقبل الى ان هاتين النسبتين يمكن ان تتصاعدا الى (90%) للنفط و (70%) للغاز

بجول العام 2020. وتنطلق دول الاتحاد الاوربي بان انشاء سوق موحدة اوربية للطاقة يمكن ان يساهم في تعزيز امن الطاقة<sup>18</sup>. ويستهلك الاتحاد الاوربي نحو (1,5) مليار من مكافئ النفط او (15%) من الاستهلاك العالمي للطاقة. ويأتي ثلثي الاستهلاك من الهيدروكربونات (يشكل النفط (44%) والغاز (24%). ان احتياطات القارة محدودة جدا، والنرويج هي الدولة الوحيدة التي تمتلك احتياطات كبيرة. ان اهم مزودي الاتحاد الاوربي بالنفط هي روسيا (25%) والنرويج (22%) الخليج العربي (24%)<sup>19</sup>.

ان اوربا هي من المناطق الفقيرة نفطيا حيث تستورد نصف احتياجاتها النفطية، باستثناء النرويج وبريطانيا ورومانيا، بل ان بريطانيا ستتحول الى دولة مستوردة للنفط بشكل كامل، وهو ما قد يفسر بعض الشيء انسياق رئيس وزراء بريطانيا بليز وراء مخططات الرئيس بوش في احتلال العراق في 2003. وانطلاقاً من مميزات القرب الجغرافي للنفط الافريقي تعتمد اوربا بشكل كبير على نفط الشمال الافريقي، خاصة ليبيا الى تصدير (70%) من انتاجها الى اوربا، وازدادت اهمية الصناعة النفطية الليبية بعد رفع العقوبات عليها في العام 2003. وتنافس الدول الاوربية الولايات المتحدة على النفط

النيجيري. فبريطانيا ترى انها الاولى بالاستفادة من نفط نيجيريا لكونها كانت مستعمرتها لفترة طويلة، يضاف الى ذلك ان نيجيريا عضوا في رابطة الكومنولث، فضلا عن كون شركة شل البريطانية العالمية من اقدم الشركات وجودا في منطقة دلتا النيجر، حيث آبار النفط النيجيري. وتذكر بعض المصادر ان بريطانيا تعتمد على (10%) من النفط النيجيري. ومن هنا سمحت ابوجا لبريطانيا بالقيام بدور في تامين المنطقة من خلال تعاون امبي بين البلدين<sup>20</sup>.

#### ثانيا: وسائل ضمان امن النفط.

تعتمد الدول الكبرى في ضمان امن نفطها على عدد من الوسائل من بينها:  
أ. الاعتماد على حلفاء موثوق بهم

لقد كان النفط سببا لنشوب الحروب في القرن العشرين للحصول على مصادر الطاقة، ولكن هذه الحروب تطورت الى صراعات خلال فترة استثمار هذه المصادر. ولكونها اكبر مستهلك للطاقة بوصفها دولة صناعية كبرى سعت الولايات المتحدة لان يكون لها الدور

الكبير في صياغة السمات الجيوسياسية للعلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، لا سيما خلال فترة تناقص موارد الطاقة. وفي المنطقة العربية دعمت الولايات المتحدة الانظمة العربية الحليفة لها بهدف الوصول الى احتياطات النفط، وحثتها كذلك على ايداع عائدات نفطها بالدولار الامريكى. وهكذا وجدت الدول المستوردة نفسها مساهمة لدى البنوك الامريكية والاقتصاد الامريكى بقيمة العشر عند شراء كل برميل نفط خام. وحصلت الدول العربية مقابل عائدات النفط المستخرجة استثمارها في الدول الغربية وفي شراء الاسلحة الامريكية وبالمقابل وعدا بحماية امريكا لهم. كما تحشى الولايات المتحدة من أي تغيير يطال الانظمة السياسية الحليفة في منطقة الخليج العربي انقطاع امدادات النفط. ان المهم بالنسبة للولايات المتحدة هو الوصول الى مصادر النفط في الشرق الاوسط بشكل امن وبالتالي الحفاظ على استقرار اسعار النفط<sup>21</sup>.

لقد اصبحت الصلة قوية بين النفط والسياسة فالسعودية دعمت تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة والتي تتعهد بحماية المملكة من أي هجوم خارجي وهي علاقة تمثلت وتجددت بالتحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لتحرير الكويت في العام 1991 من الاحتلال العراقي لها في 2 آب

من العام 1990. ويتضح العصب الجديد الجامع للنفط والسياسة ايضا في مساعي ايران لايجاد رابطة اتصال بين منطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي كما يتضح ذلك في بلدان اسيا الوسطى المنتجة للنفط. اما بالنسبة للولايات المتحدة فان سياسة النفط تعني منع روسيا وايران من اكتساب اية مزايا سياسية تنشأ عن تطوير خطوط تصدير تمر عبر هذين البلدين<sup>22</sup>.

عدت الولايات المتحدة غزو العراق للكويت في 2 آب 1990 من الاسلحة الاقتصادية التي تهدد امنها واخذ الرئيس الامريكى انذاك جوج بوش الاب يتحدث عن المخاطر التي تهدد الامن الاقتصادي للولايات المتحدة ولم يعد الامر ممكنا عن ايجاد اوضاع سياسية واقتصادية شبيهة بتلك التي حدثت في العام 1973 عندما استخدم النفط من قبل الدول العربية كسلاح سياسي<sup>23</sup>.

وبعد انتهاء احتلال العراق للكويت، وقعت الكويت اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا.

وكان الاتفاق الدفاعي الذي وقع بين كل من الولايات المتحدة والكويت بتاريخ 4 ايلول 1991 قد

أكد على تعزيز التعاون الدفاعي بين البلدين لمواجهة وردع أي عدوان أو تهديد ضد سيادة دولة الكويت وامنها ووحدة اراضيها. وللولايات المتحدة معاهدة دفاعية مع البحرين ترجع الى العام 1992 ووجود عسكري ايضا. اذ اصبحت البحرين مقرا لقيادة الاسطول الامريكى الخامس منذ العام 1995. ومع قطر وقعت الولايات المتحدة اتفاقية تعاون دفاعي في العام 1992. وقدمت قطر تسهيلات برية وجوية واقامت الولايات المتحدة قاعدة السيلية كما تم فيها اقامة القيادة المركزية للقوات الامريكية في الشرق الاوسط. وتستخدم الولايات المتحدة كذلك قاعدة العديد في قطر منذ العام 2001 وتم التوقيع على اتفاق بشأن ذلك في 11 كانون الاول 2002. وكذلك وقعت الولايات المتحدة مع عمان على اتفاقية تعاون في العام 1998 منحت بموجبها عمان الولايات المتحدة تسهيلات لاستخدام موانئها ومطاراتها وكذلك اتفاقية اخرى في العام نفسه سمحت عمان للولايات المتحدة ببناء مستودعات ومخازن وملاجيء وترتيبات اخرى مثل القواعد الجوية في السيب ومصيره وخصب وتمريت، والمرافئ في مسقط وصلالة. ومع الامارات العربية وقعت الولايات المتحدة على اتفاقية تعاون دفاعي في العام 1992 وتشمل اجراء مناورات بحرية مشتركة مع

اسطول امريكي يتمركز بشكل دائم في الخليج العربي<sup>24</sup>

كانت الولايات المتحدة قادرة على ضمان مصالحها الاستراتيجية في الشرق الاوسط في فترة الحرب الباردة من خلال الاعتماد على حلفاء موثوقين مثل السعودية وايران(قبل 1979) وتركيا واسرائيل وكانت هذه الحالة مفيدة للولايات المتحدة انذ لانها اتاحت لها الفرصة لوضع مزيد من القوة العسكرية في اوربا واسيا حيث كان تعاضم التهديد السوفيتي كبيرا هناك وبعد انتهاء الحرب الباردة لم تعد المتغيرات الاقليمية ذات قيمة كبيرة لها في الشرق الاوسط فقد تردت الاوضاع مع السعودية بعد احداث 11 ايلول 2001. ولكن مع وجود احتياطي نفطي هائل في السعودية يقدر ب(2،264) مليار برميل من مخزون النفط المؤكد، وهذا يشكل ربع مخزون النفط العالمي، فان السعودية اصبحت عامل مؤثر في اسواق النفط العالمية، وهي اقوى مؤثر على خفض اسعار النفط العالمية بما لديها من قدرة انتاجية عالية. كما انها المورد الموثوق منذ العام 1993 مع استثناء واحد بين عامي 1973-1974 لمعاقبة امريكا على دعمها لاسرائيل في حرب عام 1973. ورغم

الصعوبة فلا بد من استمرار العلاقة الامريكية مع السعودية بسبب المصالح المشتركة لكلا البلدين. وقد خشيت الولايات المتحدة من نتائج تزايد العمليات الارهابية التي طالت السعودية التي اخذت تعتبرها معرضة للخطر بسبب بروز الفئة الشابة، حيث ان العدد الاكبر من السعوديين هم من الشباب والعديد من الرجال يزدادون تطرفا او تحررا حيث تخشى الولايات المتحدة من اثار ذلك على مصالحها. ولهذا وجدت انه من الافضل ان تحافظ على بقاء المملكة العربية السعودية حليفا لها، ولاسيما انها قد تلقت درسا بعد سقوط الشاه في ايران ويتمثل ذلك في كيفية ان تقى نفسها من ان تخسر رهانا اخر في المنطقة<sup>25</sup>.

ومن اجل تأمين وصول امدادات نفط الخليج العربي الى مختلف دول العالم والحفاظ على اسعاره اصبح تأمين استقرار هذه المنطقة مصلحة حيوية للولايات المتحدة، ومن اجل ذلك فقد اقامت العديد من القواعد العسكرية والجوية فيها كما ذكرنا. فضلا عن وجودها العسكري في افغانستان منذ اواخر العام 2001 فان للولايات المتحدة قواعد اقامتها بعد انتهاء الحرب الباردة في شرق اوربا مثل بولندا ورومانيا وبلغاريا اذ اصبح لها مزايا عديدة اهمها قربها من مواقع تهديد الامن المباشر في منطقة الشرق الاوسط

العسكري للغرب للحفاظ على السيطرة على هذه المنطقة<sup>27</sup>.

### ب- سياسية الخزين الاستراتيجي

لقد حفزت ازمتا النفط المتتابعين (1978-1979) و 1983 الاوساط السياسية في الولايات المتحدة من مغبة تعرضهم لصدمات نفطية جديدة واضحت هناك حاجة لاتخاذ اجراءات بشأن ذلك. فقد قامت الولايات المتحدة بانشاء الخزين الاستراتيجي النفطي (SPI) القومي الذي يمكن ان يوفر قدرا من المرونة على تجاوز الخطر اثناء الازمات. ويقع هذا الخزين الاحتياطي على ساحل خليج المكسيك وتبلغ سعته القصوى (700) مليون برميل من النفط الخام. وكان من المعتقد ان يساهم ذلك في تفادي اضطرابات الامداد الطويلة الامد والارتفاعات المستمرة في الاسعار<sup>28</sup>

والحق ان العلاقة بين كفاية الطاقة وامن الولايات المتحدة قد ظهرت اثناء الحملة الانتخابية للرئاسة الامريكية في العام 2000 فقد دعا ال غور نائب الرئيس الامريكي المرشح انذاك الى اطلاق الخزين الاستراتيجي من النفط للولايات المتحدة، وهو عبارة عن مخبا ضخم للنفط انشيء في السبعينات لتأمين الحماية ضد ازمتا الطاقة في المستقبل وعلى الرغم من اختلاف المرشحين بوش وال غور حول الاستراتيجيات الخاصة بالتقليل من

وهي تقع في منتصف المسافة بين برلين وبغداد. علما انه لاتوجد حاجة لطلب موافقة حكومات النمسا وفرنسا التي قد تمنع عبور القوات الامريكية في مجالها الجوي. بالاضافة الى ان العمليات التي تنطلق من هذه القواعد اقل كلفة والعقبات اقل تعقيدا والتوسع اكثر امكانية على خلاف القواعد الحالية الموجودة في المانيا وبلجيكا<sup>26</sup>.

ويتركز اهتمام الاستراتيجية الامريكية للقرن الحادي والعشرين على محاولة منع ربط اورو - اسيا المتمحورة حول روسيا بمنطقة الشرق الاوسط الغنية بالنفط، وبخاصة العراق وايران اللتين كانتا حتى وقت قريب بعيدتين عن دائرة النفوذ والسيطرة الامريكية. ولعل السبب الرئيسي في محاولات الولايات المتحدة لاحتواء العراق في ظل النظام السابق وايران حاليا لمنعهما من امتلاك الاسلحة النووية او القوة العسكرية يكمن في ان الاستراتيجية الامريكية لا تسمح للدول صاحبة المصادر النفطية بامتلاك القوة العسكرية والموارد النفطية في الوقت ذاته لان ذلك سيمكنها من التحكم باسعار الطاقة والحصول على الجزء الاكبر من ثروة الغرب. ولهذا يتركز معظم الانفاق

اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد لكونهما اتفقا على ان حماية امداد الطاقة للامة هو الهم الاول للامن القومي الامريكي<sup>29</sup>.

وكان هذا الخزين الاستراتيجي احدى مجموعتين من التدابير والاجراءات التي اتخذتها حكومات الدول الصناعية كرد فعل على المضاعف السياسية للنفط في السبعينات، تاركة اثر هائل في بلورة الاقتصاد السياسي للنفط. اما الاجراء الثاني فقد تمثل في سياسة فرض ضرائب استهلاك كبيرة على البنزين وغيره من مشتقات النفط. ان القصد من انشاء مخزونات حكومية نفطية هو ان تكون وافية لامتنصاص الصدمات وان تعمل على تخفيف الحاجة الى التكيف السريع مع حالات النقص في العرض ويجاد سقف للاسعار او ضغط معاكس لانزالها. ان مجرد وجود مخزون واق لدى الحكومات انما يترك اثره القوي على سوق النفط. وحقيقة ان حكومة الولايات المتحدة فتحت هذه المخزونات في مناسبتين صار جزءا من حسابات المدراء والمتعاملين في الصناعة النفطية جاءت الاولى بعد احتلال العراق للكويت خشية من تعرض منشآت النفط السعودي الى هجوم عراقي. اما المناسبة الثانية فجاءت

في ربيع 1996، حين ضاقت اسواق البنزين بالشح، وارتفعت الاسعار بسرعة كبيرة وقد استخدم ذلك في الولايات المتحدة من اجل خفض اسعار البنزين في محطات البيع. ان هذه الاجراءات قد بينت بان المخزون الاحتياطي سوف يستخدم في المستقبل ليس لمعالجة حالات الشح الاستراتيجي فقط، بل ايضا لوقف تصاعد الاسعار حتى لو كان هذا الارتفاع ناجما عن عوامل اقتصادية فقط<sup>30</sup>. كما ان سياسة فرض الضرائب العالية على البنزين في دول منظمة التعاون والتنمية التي تبلغ (400 او 500%) من الاسعار الاصلية للنفط الخام هي من اجل تفادي اثار ارتفاع اسعار النفط. وقد زعمت حكومات هذه الدول ان لضرائبها المرتفعة اثار حميدة مثل ترشيد استخدام الطاقة والحفاظ على الموارد النفطية وتشجيع عدم الاعتماد المفرط على النفط. وترى هذه الحكومات ان فائدة الضرائب هي من اجل حماية المستهلكين من تقلبات الاسعار<sup>31</sup>.

ان تصاعد وتيرة الموطرة في الولايات المتحدة (قطاع النقل) كان السبب الرئيسي في زيادة استهلاك الولايات المتحدة للنفط حيث ازداد الاستهلاك اليومي للبلاد من (16 الى 19,6) مليون برميل يوميا في سنة 2001. كما تم رفع الواردات النفطية من النفط الخام والمنتجات النفطية من (5,8) الى (10,6)

ويرى البعض بأنه حتى في حالة اللجوء الى هذا الخزين فإن ذلك سيشجع الناس على التكالب على البنزين واذا ما فقدت هذه الاحتياطات فإن الازمة لن تنتهي والسبب في ذلك هو ان التوازن بين العرض والطلب في اسواق النفط غير ثابت لدرجة ان صدمة جديدة يمكن ان تحدث في اي لحظة بحيث تؤدي الى رفع الاسعار الى مستويات عالية جدا، اذ ان سوق النفط في العالم هي سوق واحدة وان تآثر احدى المناطق او الدول المنتجة بالازمات تؤثر على اسعار النفط على باقي المناطق المنتجة مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار<sup>34</sup>. وما الازمات التي حدثت في بعض الدول المنتجة للنفط في الشرق الاوسط الا دليل على ذلك، لاسيما ما حدث من اثار على اسعار النفط عند اندلاع الازمة الليبية في اذار 2011، اذ ادى ذلك الى ارتفاع كبير في اسعار النفط وصلت الى أكثر من مائة دولار مما اقتضى تدخل دول اوبك وعلى راسها المملكة العربية السعودية لرفع انتاجها للحفاظ على اسعار النفط من الارتفاع وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

#### ج. تنوع مصادر استيراد النفط

توجهت الدول الكبرى الى تنوع مصادر استيرادها للطاقة، ولا سيما النفط وذلك لتلافي الضغوط التي قد تتعرض لها عند مواجهتها للازمات النفطية. فالولايات المتحدة

مليون برميل يوميا. وكان يفترض ان يغطي الاحتياطي النفطي استيراد الولايات المتحدة للنفط الخام أكثر من (103) ايام فقط، الا انه لم يغط سنة 2001 أكثر من (57) يوما من امدادات الاستيراد وحسب احد خبراء GAO، فان الاحتياطي النفطي الاستراتيجي الأمريكي ليس كبيرا بما فيه الكفاية للعب دور كبير في الاضطرابات الكبيرة او الطويلة الامد لان بمقدور هذه الاضطرابات ان تتخطى بشكل كبير قدرة الاحتياطي على التأثير على سوق النفط العالمي<sup>32</sup>.

ومن اجل تعزيز امن النفط قامت دول الاتحاد الاوربي بتأسيس هيئة حكومية لادارة الخزين النفطي الاحتياطي تتولى فترة لاتقل عن (40) يوما الامر الذي سيسهم في تحسين اداء السوق المحلية. وفي حال نشوب ازمة نفطية فان الاتحاد الاوربي سيكون قادرا في المستقبل على تبني استراتيجية مشتركة من اجل تأمين خزينا يعادل حاجة الاستهلاك لفترة (90) يوما في هذه المرحلة وذلك لمواجهة خطر توقف الامدادات. ويسعى الاتحاد الاوربي الى زيادة حجم هذا المخزون ليلائم حاجة الاستهلاك بما يعادل (120) يوما<sup>33</sup>.

سعت الى تجنب الوقوع في مثل هذه الازمات وذلك حينما سعت الى التقليل من اعتمادها على نفط الشرق الاوسط، ولاسيما، انه يعد احدى المناطق غير المستقرة في العالم، وازاء ذلك ظهرت اراء تطالب بتنوع مصادر استيراد الولايات المتحدة من النفط. ففي مطلع القرن الحادي والعشرين كانت امدادات النفط الامريكى تاتي من المصادر الاتية<sup>35</sup>:

كندا 1،8 مليون برميل

السعودية 1،4 مليون برميل

المكسيك 1،4 مليون برميل

فنزويلا 1،4 مليون برميل

نيجيريا 900 الف برميل

وتنصح بعض مراكز القرار الامريكى بزيادة حصة الولايات المتحدة من النفط الافريقي وذلك في ضوء التهديدات التي تمارسها فنزويلا ضد الولايات المتحدة بين الحين والآخر. بالاضافة الى المخاطر التي يتعرض لها الشرق الاوسط. كما ان الولايات المتحدة تستورد ما يقرب من (74%) من اجمالي وارداتها من منظمة اوبك، مما قد يشكل ذلك ضغوطا عليها، خاصة في ضوء رغبة اوبك في عمل توازن بين سقف الانتاج والاسعار. ولعل ما يشير الى رغبة الولايات المتحدة في السعي نحو تنوع

حقيقي لوارداتها النفطية وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الاوسط وهو ما دعا الرئيس الامريكى السابق جورج دبليو بوش في شهر شباط 2006 الى الاشارة الى ادمان الولايات المتحدة على نفط الشرق الاوسط وضرورة العمل على الاستعاضة عنه بمقدار (75%) بحلول العام 2025 من مصادر اخرى. وفي الوقت الذي تستورد فيه الولايات المتحدة (15%) من حاجاتها النفطية من افريقيا تامل ان ترتفع هذه الواردات الى (25%) في العام 2010<sup>36</sup>.

وكذلك تسعى الولايات المتحدة للسيطرة على النفط الافريقي من اجل محاصرة النفوذ الاوربي في القارة، فضلا عن احكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية مما يسهل تحكمها في اقتصادات الدول الكبرى المنافسة بشكل اكبر. فاليابان تستورد (98%) من احتياجاتها النفطية، بينما تستورد اوربا (52%) من احتياجاتها النفطية. ويرى البعض بان احتلال الولايات المتحدة للعراق مكنها من السيطرة على نفطه وان اسقاط طالبان في افغانستان في العام 2001 مكنها من الاقتراب من نفط بحر قزوين كان يمثل احد محاور الخطة الامريكى للسيطرة على نفط العالم<sup>37</sup>.

والحق ان خليج غينيا في غرب افريقيا يعد اهم مركز لانتاج النفط من المياه

3. وقوع معظم الحقول الجديدة في المياه العميقة بما يوفر الحل المثالي للمشاكل الامنية.
4. ارتفاع جودة الخام الافريقي عن نظيره بالخليج العربي لانه من النوعية الخفيفة الخالية من الكبريت المناسبة مع مواصفات المصافي الحديثة ويساعد الدول المستهلكة على الالتزام بالتشريعات البيئية.
5. الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية. ففي الشرق الاوسط مثلاً، تنتج الشركات الوطنية للنفط وتبيعه للمستهلك الاجنبي. اما في خليج غينيا، فالشركات الاجنبية تنتج وتضخ البترول وتبيعه لنفسها وفقاً للاتفاقيات للمشاركة في الانتاج وبموجبها تحصل الشركات الاجنبية على امتياز للتنقيب بشرط تحملها للنفقات، ثم تتقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف، وهو ترتيب يتناسب مع الامكانيات الفقيرة للدول الافريقية، تحقق معه الشركات ارباحاً هائلة<sup>39</sup>.
- لذا تسعى الولايات المتحدة للسيطرة على منطقة خليج غينيا في افريقيا او كما تسمى بالخاصة الافريقية الغنية بالنفط
- العميقة في العالم اذ وصل انتاجه لمستوى (9,5) مليون برميل يوميا، بما يعادل (11%) من الانتاج العالمي. وترجع اهمية المنطقة كونها الاسرع نمواً بمعدلات تفوق المناطق المنتجة الاخرى، حيث حققت نمواً في الانتاج يبلغ معدل (30%) خلال عشر سنوات بالمقارنة بـ (16%) في غيرها من المناطق. كما تضاعفت الاحتياطات النفطية في افريقيا في الفترة من 1985 الى 2005 وقدرت عند (114,3) مليار برميل تمثل (10%) من الاحتياطات العالمية، ويستأثر خليج غينيا لوحده بأكثر من (70%) من انتاج القارة من النفط و (75%) من احتياطياتها<sup>38</sup>.
- ويكتسب نفط خليج غينيا اهمية خاصة لعدة اعتبارات
1. غزارة الانتاج والاحتياطي في المنطقة بعد اضافة الحقول الجديدة
2. الاعتبارات الاقتصادية لقرب سواحل المنطقة من الاسواق الامريكية الشرقية، وتبلغ نصف المسافة بينها وبين الخليج العربي.

دعمت واشنطن بقوة سيطرة نيجيريا على المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا<sup>40</sup>.

كما تستورد الولايات المتحدة نحو (40%) من الانتاج النفطي لانغولا حيث تسيطر شركة شيفرون الامريكية على (75%) من انتاج النفط. كما تسعى الادارة الامريكية لرفع انتاج انغولا خلال السنوات القادمة. اما الغابون التي تصدر (44%) من انتاجها النفطي للولايات المتحدة فان الشركات الامريكية خاصة اميراداهيس وسانتافي وادنوكال، تهيمن على انتاج البلاد. اما في غينيا الاستوائية فان الشركات الامريكية تهيمن على ثلثي انتاج البلاد<sup>41</sup>.

وهكذا بالتدريج لم تعد السعودية والكويت هما المجهزتين الرئيسيتين للنفط للولايات المتحدة، فقد شهد العام 1994، على سبيل المثال، ورود اكثر من (4) ملايين برميل من النفط يوميا الى شاطئ الاطلسي من مناطق اخرى ايضا بالاضافة الى منطقة الخليج العربي. فقد اخذت امدادات الاطلسي بالنفط تزداد نحو الولايات المتحدة من بحر الشمال بواقع (1,5) مليون ونصف مليون برميل يوميا، فضلا عن افريقيا. وبدات السعودية تخسر موقعها كمجهز رئيسي للولايات المتحدة<sup>42</sup>.

د. الاستقرار السياسي وضمان امن النفط

عبر تكثيف تعاونها العسكري مع الكامرون والغابون وغينيا الاستوائية، حيث تمكنت من استخدام مطارات تلك الدول. كما تخطط الولايات المتحدة لاستخدام قواعدها الجوية في نيجيريا وبنين وساحل العاج حال حدوث اضطرابات في هذه المنطقة. ومن اجل تحقيق اهدافها تعمل الولايات المتحدة على ايجاد بيئة سياسية مستقرة في منطقة خليج غينيا من خلال تسوية الصراعات كما حدث في انغولا في نيسان من العام 2002 والكونغو الديمقراطية وتم تسوية قضية جنوب السودان في كانون الثاني من العام 2005. كما تسعى الولايات المتحدة الى تطوير حجم التجارة بينها وبين دول القارة الذي بلغ خمسة مليارات دولار في العام 2004. كما تسعى ايضا لدفع دول خليج غينيا لرفع انتاجها النفطي. فعلى سبيل المثال في نيجيريا التي تمد امريكا بنصف انتاجها النفطي تستثمر الشركات الامريكية اكثر من (7,4) مليار دولار لرفع انتاجها الى (4) ملايين برميل في العام 2010. وتمارس الولايات المتحدة ضغوطها على الحكومة هناك للانسحاب من اوبك لكنها رفضت رغم الاغراءات الامريكية، كما

ان وضع الطاقة على صعيد العالم اصبح اقل امانا من أي وقت مضى. فالشرق الاوسط، الذي يعد مصدرا للكثير من امدادات النفط، دخل في اضطرابات شديدة، ويبدو ان كثيرا من المناطق الاخرى المنتجة للنفط تعاني ايضا من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي. ان سوق النفط هو عالمي بالكامل ولا يمكن فصل بعضه عن البعض الاخر. ان الولايات المتحدة لا تحصل على اكثر نفطها المستورد (12) مليون برميل يوميا من الشرق الاوسط، بل من المكسيك وفنزويلا (وكلاهما غير مستقر سياسيا) ومن افريقيا. ولا تستورد الولايات المتحدة سوى ربع احتياجاتها النفطية تقريبا من منطقة الخليج العربي، ولكن ذلك لا يؤثر في الاسعار. ان اية عرقلة في أي مكان لامدادات النفط المصدرة من حوض النفط، او اية قفزة كبيرة في الاستهلاك في اية منطقة (كما هي الحال الان في اسيا) سيكون لها التأثير نفسه في التسبب بزيادة سريعة في الاسعار او في رفع الاسعار الى مستوى اعلى بوجه عام<sup>43</sup>.

لقد تلاشى الحلم الامريكي بالعودة الى الاستقلال النفطي، او الاكتفاء الذاتي. فنظام الطاقة في العالم لم

يعد سوقا واحدة هائلة الحجم وحسب، بل ان التعقيد والحساسية، والشبكة الكثيفة من الحلقات في سلاسل التوريد المادية منها والالكترونية، جعلت البنية التحتية للطاقة في العالم اكثر عرضة للهجوم الان عند مفاصلها الرئيسية. وتحدث هذه الهجمات كل يوم تقريبا والمملكة العربية السعودية التي تعتبر دعامة محورية للعالم المنتج للنفط اخذت تواجه هجمات متكررة على منشاتها النفطية الرئيسية. ويقدر بان ثلثي انتاجها الضخم يمر في محطتي معالجة رئيسيتين، تعرضت اكبرهما لهجومين نفذهما متطرفون في العامين 2002 و 2006<sup>44</sup>

والحق ان الوضع خارج منطقة الشرق الاوسط لا يتميز بانه وضع افضل، اذ ان منشآت نفطية تعرضت لهجمات كثيرة مثل كولومبيا واكوادور وروسيا ونيجيريا. ان انايب النفط في نيجيريا على الخصوص تعاني من اعمال تخريب فظيعة ومتكررة. و اشار تقرير نشر في الولايات المتحدة بان الدول الثماني الاولى المنتجة للنفط من خارج منطقة الخليج العربي تعيش جميعها وبدون استثناء حالة من عدم الاستقرار السياسي، وربما كان السبب هو حقيقة ان هذه الدول تنتج النفط، وتحصل على مبالغ متزايدة من جراء بيعه مما يولد مشاعر الاستياء وعدم المساواة عند شعوبها نتيجة عدم توزيع الثروات بشكل عادل<sup>45</sup>.

من خمس دول في الشرق الاوسط وافريقيا وهي مناطق يحتمل ان تحدث فيها انقطاعات النفط بسبب فقدان الاستقرار السياسي كما تخشى الصين ايضا من احتمال تعرض خطوط الملاحة البحرية للمخاطر لان طرق الملاحة البحرية التي تمر من خلالها شحنات النفط الخاصة بها يمكن ان تتعرض للمخاطر، ولاسيما، فيما يعرف باسم (نقاط الاختناق) مثل مضيق ملقا اذ يمكن ان تتعرض شحنات النفط للاختناق على يد الارهابيين او عن طريق منافسين جيوسياسيين محتملين في اوقات الازمات. في الوقت الحاضر يجب ان يمر اربعة اخماس النفط الذي تستورده الصين عبر مضيق ملقا<sup>47</sup>.

ان الظروف التي مر بها العراق بعد العام 2003 وكذلك الحرب في لبنان في العام 2006 وازمة البرنامج النووي الايراني والتي لازالت مستمرة حيث فرضت في العام 2010 الحزمة الرابعة من العقوبات على ايران والتي كانت قد هددت باغلاق مضيق هرمز في حالة تعرضها لضربة عسكرية، وبما ان السوق النفطية هي سوق عالمية كما ذكرنا، فان اعتبارات عدم الاستقرار السياسي سواء في منطقة الشرق الاوسط وغيرها من مناطق العالم المنتجة للنفط اظهرت الحاجة للدول الكبرى المتنافسة لضمان امنها النفطي<sup>48</sup>.

هـ: حماية امدادات الطاقة

وكدولة صاعدة في الاستهلاك النفطي ادركت الصين ضرورة التعامل وفق معايير تقلل من اثار مخاطر عدم الاستقرار السياسي في البلدان المنتجة وذلك بتطبيق العديد من الاستراتيجيات بهدف التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها. فبالاضافة الى شراء النفط مباشرة من سوق النفط العالمية وتنويع مصادر الامداد بدأت الشركات النفطية الحكومية الصينية بشراء اسهم وحصص في مشاريع النفط والغاز الطبيعي في الخارج. وتهدف الصين من خلال الامتلاك الفعلي لاصول نفطية اجنبية الى التقليل من اعتمادها على الانتاج النفطي العالمي الذي تسيطر عليه الشركات الغربية، ومن اجل تقليل الاعتماد على السوق المفتوحة لشراء احتياجاتها من النفط وبذلك تقلل من التعرض للتقلبات السعرية. ونتيجة لذلك عززت الصين علاقاتها الدبلوماسية مع المناطق والدول الغنية بالنفط من خلال الزيارات التي يقوم بها زعماء الدولة وتقديم امتيازات اقتصادية وتجارية<sup>46</sup>.

وكذلك تخشى الصين من زيادة تركيز مصادر مستوردات الطاقة. فعلى سبيل المثال في العام 2002 جاء نحو 80% من مستوردات الصين من عشر دول، وجاء (60%) من هذه الكمية

روسيا توجهاتها نحو بحر قزوين متنافسة في الغالب مع الولايات المتحدة على النفوذ في دول اسيا الوسطى<sup>50</sup>.

وعدلت الصين واليابان بالمثل سياستيهما الامنيتين وفقا للاولويات الاقتصادية الجديدة. فقد قلص الصينيون قوتهم على الحدود مع روسيا التي كانت مكانا للتوتر خلال الحرب الباردة، واخذوا يوسعون نفوذهم الى بحر الصين الجنوبي، وهي منطقة متنازع عليها يعتقد انها تحوي احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي. وفي اشارة حذرة الى مطالب الصين الواسعة في هذه المنطقة اعلن رئيس الوزراء الصيني لي بنغ في العام 1995 ان جيش التحرير الشعبي (الجيش الصيني) يجب ان يقوي قدراته الجوية والبحرية لكي يصون سيادة وسلامة اراضي الوطن الام وحقوقها ومصالحها البحرية. وعلى غرار ذلك تبنت اليابان في العام 1996 مخططا اوليا لبرنامج دفاع قومي جديد يطالب القوات اليابانية بتعزيز قدرتها على حماية الممرات البحرية الاساسية والمصالح الحيوية الاخرى في المياه المحيطة باليابان<sup>51</sup>.

وفي منطقة بحر الصين الجنوبي يزداد الصراع حول النفط بين دول المنطقة التي تكتسب اهمية كبيرة بسبب احتوائها على مخزونات كبيرة من النفط تقدر بـ (130) مليار برميل حسب تقديرات وزارة الجيولوجيا

ان امن الطاقة يتطلب حماية امدادات الموارد الحيوية والتي منها النفط. ولهذا اخذت الولايات المتحدة تقوم بنشر قواتها في الخليج العربي وتحضر لاجل عمليات موسعة في مناطق اخرى غنية بالموارد بما في ذلك منطقة بحر قزوين. وتوسع بحرية الولايات المتحدة ايضا وجودها في المياه المستخدمة لنقل امدادات الطاقة عبر السفن. ان هموم الموارد قد انتقلت بشكل حاسم الى مركز الاحداث في شؤون الامن العالمي<sup>49</sup>.

كذلك اولت كل من روسيا الاتحادية والصين اهمية كبرى لضمان امدادات الطاقة بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد اضفت روسيا على سبيل المثال اهمية قوية على امن امداداتها النفطية والمعدنية الهائلة واراضيها الواسعة البعيدة عن الشواطئ. ويلاحظ ان روسيا اكدت في العقيدة العسكرية التي اعلن عنها الرئيس فلاديمير بوتين في 21 نيسان من العام 2000، على ان وظائف القوات المسلحة الروسية تتضمن خلق الشروط لاجل امن النشاط الاقتصادي وحماية المصالح القومية الروسية في البحار الاقليمية، على الجرف القاري وفي النطاق الاقتصادي، قبالة شواطئ الاتحاد الروسي وفي اعالي البحار. كما وسعت

وبالنظر لكون القوى العظمى لم تعد راغبة او لم تعد قادرة في فض النزاعات الاقليمية او حماية المصالح الاقتصادية لحلفائها فان بلدانا كثيرة قد شعرت بانها مجبرة على دعم قدراتها الدفاعية الخاصة، كما اشرفنا في دول بحر الصين الجنوبي والعمل على تطوير قدراتهم الجوية والبحرية في منطقتي الخليج العربي ودول بحر قزوين في الحصول على مجموعة واسعة من الاسلحة الحديثة<sup>53</sup>. في منطقة بحر قزوين واسيا الوسطى تسعى الولايات المتحدة في اطار تشجيعها الى التعددية والتنوع في مصادر امدادات الطاقة من هذه المنطقة حيث نجحت جزئيا في تحقيق اهدافها في انشاء شبكات نقل النفط والغاز الطبيعي في بعض هذه الدول (اذريجان وكازخستان على وجه الخصوص) ويرجع هذا النجاح الى توافق المصالح الاستراتيجية الامريكية مع احتياجات هذه الدول في ضوء حاجة الاخيرة الى رؤوس الاموال والتكنولوجيا اللازمة لعمليات البحث والتنقيب، بما يفتح الباب للشركات الامريكية التي تمثل جسرا تتمكن من خلاله واشنطن مد مصالحها الاستراتيجية، سواء بتمكنها من السيطرة على هذه المصادر الجديدة والمهمة للطاقة، او باخراج الدول المنتجة من دائرة النفوذ الروسي، ومحاوله احتواء التحركات الصينية المتزايدة في المنطقة. وبالنسبة للصين تبرز منطقة بحر قزوين في مقدمة اولوياتها

والموارد المعدنية الصينية وهو مقدار اكبر من مخزونات اوربا وامريكا اللاتينية مجتمعين وتتنزع عدة دول على الحدود البحرية في بحر الصين وهي: الصين وبروناي وماليزيا والفلبين وتايوان واندونيسيا وفيتنام. ان بحر الصين يمتاز بحدود غير منتظمة الى حد كبير وبوجود سلسلة من الجزر التي ابرزها مجموعة سبراتلي المؤلفة ما يقارب من اربعمائة جزيرة. وحدثت مناوشات وصادمات مسلحة بين الصين وفيتنام في خليج تونكين وبين ماليزيا والفلبين اللتان تدعيان الحق في مساحات قبالة بورنيو الشرقية. والنزاع بين ماليزيا وفيتنام على حدودهما المشتركة في خليج تايلند. ان الخطر الاكبر في هذا النزاع يتمثل في ادعاء الصين بالحق في اربخيل سبراتلي بكامله، وهذا ما يضعها في صراع مباشر مع كل من بروناي واندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام التي تدعي كل منها الحق في قطاعات مهمة في جزر سبراتلي ومياهاها الاقليمية دفع هذه البلدان وفي مقدمتها الصين الى تعزيز وجودها العسكري البحري في هذه المنطقة<sup>52</sup>.

لقد راجعت دول اخرى سياساتها الدفاعية القومية بطريقة متشابهة

بالنسبة لنفط فنزويلا وذلك بعد تعهد الاخيرة بتغطية (20%) من واردات الصين النفطية كما منح ذلك الصين الفرصة في تطوير علاقاتها مع بعض هذه الانظمة الغنية بالموارد وفي الوقت نفسه منح هذه الدول في المنطقة الفرصة لتقليص اعتمادها على الولايات المتحدة. فبالاضافة الى فنزويلا تملك الصين حصصا سهمية في الاكوادور وبيرو وكولومبيا وبوليفيا . ويؤخذ على الصين انها سمحت بانتهاكات حقوق الانسان في اقليم دارفور في السودان. وباحالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن افلحت الصين في التخفيف من حدة قرارات مجلس الامن بالتهديد باستخدام حقها في النقض. ومن ابرز الاحداث ان الصين وروسيا استخدمتا معا حق النقض في مجلس الامن في كانون الثاني 2007 ضد قرار رعته الولايات المتحدة بشجب الطغمة العسكرية الحاكمة في مينمار، وهذا ما ساعد في دعم سعي بكين الى مد خط انابيب غاز طبيعي الى الصين بدلا من الهند<sup>55</sup>.

#### و. توسيع سياسة الاستثمارات

دخلت الدول الكبرى المستوردة للنفط في منافسات حادة من اجل تأمين مصادر للطاقة امينة وبعيدة عن الازمات . ففي افريقيا تسعى الولايات المتحدة الى زيادة استهلاكها من نفط دول السواحل الافريقية للاطلسي بسبب قربه من سواحلها نسبة الى

خاصة انها تشترك بحدود طويلة جدا مع كازاخستان التي هي احدى دول منطقة بحر قزوين. فقد نجحت شركة الصين الوطنية للنفط في العام 1997 في عقد اتفاق مع كازاخستان لاقامة استثمارات في حقول النفط الثلاثة بما بلغت قيمتها (9,5) مليار دولار كما قامت شركة البترول الصينية في العام 1998 بشراء حصة مقدارها (60%) من حقول اکتيومسك في كازاخستان مقابل (325) مليون دولار فضلا عن شرائها شركة بترول كازاخستان النفطية في العام 2005 بـ (4,18) مليار دولار . وفي كانون الاول من العام 2009 تم التوقيع على وثيقة تفاهم لنقل الغاز من كازاخستان في الصين. وكذلك وقعت الصين اتفاقية مع تركمنستان في نيسان 2006 تم بمقتضاها نقل الغاز التركماني ولمدة ثلاثين عاما الى الصين. اما روسيا فمصالحها ايضا كبيرة مع كل من تركمنستان وكازاخستان لنقل الغاز عن طريق الاراضي الروسية، كما تحتكر روسيا غاز تركمنستان حتى عام 2028<sup>54</sup>.

ان تراجع علاقة الولايات المتحدة مع قديم انظمة يسارية غير ملائمة لها في امريكا اللاتينية جعلت من الصين بديلا عن الولايات المتحدة

منطقة الشرق الاوسط. الا ان الصين دخلت منافسا لها في القيام ببعض المشاريع مثل مساعدة نيجيريا على اقامة مشروع لتكرير النفط مع تقديم اسلحة واصلاح السكك الحديدية فيها<sup>56</sup>.

وعلى ضوء توقع زيادة وارداتها النفطية لتصل الى (10,9) مليون برميل في العام 2030، لجأت الصين الى تبني سياسة تنويع مصادر طاقتها وترشيدها وزيادة تعاونها وتوسيع رقعة الاستثمارات مع البلدان العربية بشكل عام وبلدان الخليج العربي بشكل خاص، مما يعني ان الصين سوف يتزايد اعتمادها على البلدان العربية وبالعكس. وعليه يتوقع ان تتجه (16%) من صادرات النفط العربي نحو الصين، ونحو (57%) من وارداتها النفطية ستؤمن من البلدان العربية المنتجة للنفط في العام 2030<sup>57</sup>.

وانطلاقا من تعزيز مفهوم امن الطاقة، سعت الصين كغيرها من البلدان المستهلكة الى ضمان امدادات النفط. وفي هذا السياق نجد ان الشركات النفطية الصينية قد كثفت من نشاطاتها الاستثمارية في القطاع الاساسي للطاقة كالاكتشاف والتنقيب في البلدان العربية من جهة، بينما اصبح لشركات النفط الوطنية العربية مصالح في

الصناعات اللاحقة في الصين كالتكرير والبروتوكيمياويات من جهة اخرى. ان بروز الصين كبلد رئيسي مستهلك ومستورد في سوق النفط العالمي اصبح يثير الاهتمام وخصوصا من حيث قربها الجغرافي من بلدان الخليج العربي المالكة لأكبر الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط وذلك يمنحها مكانة اقتصادية خاصة<sup>58</sup>.

واسباب ذلك ترجع الى زيادة الطلب على النفط في الصين في العام 2006 بنسبة تصل الى (30%) من جملة الزيادة في الطلب العالمي و (39%) من الزيادة في البلدان النامية. وتشير التقديرات المستقبلية ان الاقتصاد الصيني سيحقق معدلات نمو سنوي تقدر بـ (2,6%) حتى العام 2030 وسيؤدي ذلك الى زيادة استهلاك الطاقة وزيادة الطلب على نفط دول اوبك، ولاسيما، الدول العربية الاخرى. وهكذا اصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط بشكل عام منذ العام 2003، مما يؤهلها لتصبح سوقا نفطية واعدة في المستقبل اذا ما استمر نموها الاقتصادي على الوتيرة نفسها ذلك<sup>59</sup>.

ان التنافس حول موارد الطاقة اخذ يتوسع بين الدول المستهلكة الرئيسية، فالصين اخذت تنتقل من افريقيا الى امريكا الشمالية وامريكا اللاتينية. ففي كندا اقدمت الصين في كانون الاول من العام 2004 على خطوة تعكس

حاجتها الماسة لتأمين الطاقة، عندما شاركت في عطاء التنقيب عن النفط الكندي في مقاطعة البرتا حيث تم اكتشاف احتياطيات كبيرة، وطبقا للمشروع، فان خط الانابيب سيسهل الموقع بمحطة تحميل جديدة على الساحل الغربي لكندا، ومن ثم تشحن بحرا الى الموانئ الصينية<sup>60</sup>.

وقبل ذلك بشهر قام الرئيس الصيني الاسبق هوجينتاو بجولة لها دلالاتها في دول امريكا الجنوبية زار خلالها البرازيل والارجنتين وعدد اخر من دول القارة، وقع خلالها على عقود يصل حجمها الى (100) مليار دولار، وذلك بمثابة فتح باب لمشاركة صينية نشطة في مشاريع النفط والغاز في هذه الدول. كما وثقت الصين علاقاتها مع فنزويلا حيث تم الاتفاق على قيام الشركات الصينية بالاستثمار في فنزويلا حيث تم الاتفاق على قيام الشركات الصينية بالاستثمار لاكثر من (350) مليون دولار في حقول النفط الفنزويلية واستيراد الصين (120) مليون برميل من النفط الفنزويلي شهريا. كما ان الصفقات المتفق عليها بين الصين والارجنتين في مجال النفط وسكك الحديد تقدر بعشرين مليار دولار<sup>61</sup>.

كما سعت الصين الى التوقيع على اتفاقيات استثمارات لشراء الطاقة بمليارات الدولارات ومد خطوط انابيب وصاغت الصين علاقات اوثق مع دول تمتد من النمسا الى السعودية، ومن فنزويلا الى ايران. كما تسعى الصين لاقامة شراكة استراتيجية مع أي دولة يمكنها تزويد الصين بالطاقة. وكثفت الشركات الصينية استثماراتها في الخليج للحصول على تحكم مباشرا وحقوق جزئية في حقول نفطية محتملة في العالم. كما فتحت الصين ابوابها امام الشركات المتعددة الجنسية لولوج سوق الطاقة المحلية في الصين. فشركات شل، واكسون موبيلال، وجي أي اينرجي، كلها تتعامل مع الصين<sup>62</sup>.

بدأت الصين تبني استراتيجية التوجه نحو الخارج من اجل تأمين امداداتها من الطاقة. وقد ادى سعي الصين للطاقة ولغيرها من الموارد الى دخولها افريقيا بشكل عاجل في السنوات الاخيرة. واخذت تجارة الصين مع افريقيا تزداد بشكل ليس له مثيل بنسبة (268%) وهي ثاني نسبة نمو تجارتها مع العالم بعد الشرق الاوسط. وبالنظر لتطور علاقات الصين مع دول افريقيا دخلت الصين كمستثمر نفطي في الدول الافريقية المنتجة للنفط، لاسيما، في انغولا التي هي من منتجي النفط في القارة وثالث نفطها يذهب الى الصين. وكذلك هناك استثمارات صينية في

السودان للاستكشاف والتطوير ومد خطوط الانابيب. ولشركة النفط الوطنية الصينية ايضا حصة مهيمنة نسبتها (40%) من شركة النيل الاعظم التي تسيطر على حقول النفط في السودان . وفي العام 2007، اشترت الصين ما يزيد على نصف صادرات السودان النفطية وفي اوائل العام 2008، اعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية انها اشترت حصة نسبتها (45%) من حقل نفط وغاز نيجيريا مقابل (2,27) مليار دولار وانها اشترت ايضا ما نسبته (35%) من ترخيص للاستكشاف في دلتا النيجر لقاء (60) مليون دولار وقامت الشركات الصينية باستثمارات مماثلة في انغولا وبلدان اخرى<sup>63</sup>. كما عقدت الصين صفقة طاقة وتعدين بقيمة (1,3) مليار دولار مع زيمبابوي. فمقابل انشاء ثلاث محطات كهروحرارية تعمل على الفحم الحجري، قد تسدد زيمبابوي قيمة الاستثمار الصيني من مكانها الغنية بالبلاتينيوم والذهب والفحم الحجري والنيكل والماس<sup>64</sup>.

اليوم تزود افريقيا الصين بثلاث وارداتها النفطية ولذلك يثير انخراط بكين الواسع ووضعها المتصاعد في افريقيا عدة تساؤلات. والحق ان السياسة الصينية في

افريقيا انما تقوم على جني مكاسب اقتصادية بحتة دونما اعتبار لقضايا حقوق الانسان او للهواجس المتعلقة بالبيئة . ويجادل المنتقدون لسياسة الصين بان دعم الصين للحكومة السودانية مكن الاخيرة من مواصلة سياسة الابداء الجماعية التي تتبعها في اقليم دارفور، وبان الصين مكنت بالطريقة نفسها نظام الرئيس موعايي في زيمبابوي من البقاء في السلطة ومواصلة انتهاكاته لحقوق الانسان<sup>65</sup>

كذلك هناك تعاون كندي - صيني في مجال الطاقة في ميادين النفط والغاز والرمال النفطية لاسيما تعد مقاطعة البرتا من المناطق الغنية بالنفط في العالم، وتمثل كندا مستقبلا واعدا بالنسبة للصين لانها تتمتع بالاستقرار السياسي الذي تفتقر اليه بلدان الشرق الاوسط والعديد من المناطق الاخرى في العالم. ويذهب نصف انتاج البرتا الى الولايات المتحدة. وتحشى الولايات المتحدة من امكانية تحول الصين الى منافس ياخذ طاقة كندا على حسابها، اذ تعد كندا حاليا اضخم مصدر للنفط تستورد منه الولايات المتحدة. فصادراتها الى وسط غرب الولايات المتحدة حققت نموا مطردا منذ العام 2001، مما يدفع كندا لتتقدم السعودية والمكسيك وفنزويلا ولتصبح المورد الاكبر للنفط الاجنبي للولايات المتحدة. وهكذا تصبح الحجة ان كل برميل نفطي كندي يذهب الى الصين

سيكون برمبلا تخسره الولايات المتحدة التي ستضطر بدورها الى استيراد النفط من بلدان اخرى قد تكون في حالة عداء مع واشنطن<sup>66</sup>.

وللصين من جانبها مخاوفها ايضا فهي ترى ان كندا اسيرة بند في اتفاقية التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية يشترط على كندا عدم تخفيض امدادات طاقتها الى الولايات المتحدة ما لم تخفض كندا نفسها استهلاكها، مما دفع بالصينيين من الخشية مما قد يؤدي اليه انخفاض الانتاج الكندي بالشكل الذي لا يمكنها من الوفاء بالتزاماتها بامداد الصين بالنفط والغاز. وتذهب كندا الى ضرورة تعددية الاسواق والمنافسة على مورد النفط<sup>67</sup>.

كذلك يمكن ان نشير الى العلاقة الوثيقة بين الصين وفنزويلا التي تحتل المرتبة الرابعة بين كبار مزودي الولايات المتحدة بالنفط. وتتميز العلاقات بين الولايات المتحدة وفنزويلا بالتردي. وفي العام 2006 وقع الرئيس الفنزويلي شافيز اثناء زيارته للصين على اتفاقيات تسمح للشركات الصينية باستكشاف النفط والغاز وبناء منشآت للتكرير في فنزويلا. وادعى بان هذه الخطوة تاتي في اطار تخفيف الاعتماد

على الولايات المتحدة. وفي المقابل يرى بعض المحللين بانه يتعين على كندا ايضا تنويع صادراتها لتجنب الاعتماد الزائد على الولايات المتحدة<sup>68</sup>.

وتعد الهند اليوم في المرتبة الخامسة من كبار مستهلكي الطاقة في العالم حيث تستهلك ما نسبته (3,7%) من الاستهلاك العالمي. ومن المتوقع ان يتضاعف اجمالي طلبها الرئيسي على الطاقة مرتين بحلول العام 2030. وتسعى الهند الى تكوين تحالفات وشراكات ثنائية واقليمية وعالمية تجمع شتى القدرات ضمن نشاطات مشتركة. وما تسعى اليه الهند من تعاون مشترك قيام كل طرف بالتنقيب في اراضي الطرف الاخر الاقليمية، اضافة الى تبادل الخبرات والامكانيات في مجالات البحوث والتطوير والتعاون، ومعايير السلامة والتدريب ويشمل هذا التعاون قيام شركات وطنية هندية واجنبية بالعمل معا على تنفيذ مشروعات مشتركة في بلدان ثالثة<sup>69</sup>.

ان منطقة الخليج العربي تلبي ثلثي حاجة الهند الى النفط. وتعد السعودية اكبر مزودي الهند بالنفط الخام، حيث تلبي (25%) من احتياجاتها السنوية، ومنذ العام 2006 اتفق البلدان على تحويل علاقتهما الى (شراكة استراتيجية في مجال الطاقة) النفطية. كذلك تعد ايران المزود الثالث للهند بالنفط بعد السعودية ونيجيريا، حيث تتزود

السعودية اذ انما تلي نحو (12%) من احتياجاتها السنوية وتحقت اول مساهمة للهند بخصص نفطية في افريقيا من خلال الاستحواذ على حصة نسبتها (25%) من شركة النيل الاعظم في السودان التي تزود الهند حاليا بنحو ثلاثة ملايين طن سنويا. واعقب ذلك عقد لمد خط انابيب لنقل المنتجات طوله (200) كم من مصفاة الخرطوم الى بورسودان. ويبلغ مجموع استثمارات الهند في قطاع الهيدروكربونات في السودان نحو ملياري دولار. وكذلك نجحت الهند في الحصول على استثمارات في ليبيا حيث فازت ثلاث شركات هندية بعقود نفط وغاز كما استطاعت شركة فيديش ليمتد الهندية من الحصول على حصص بعض اماكن الاستكشاف والانتاج في نيجيريا<sup>73</sup>.

وكذلك استطاعت الشركات الهندية من المشاركة في عملية تطوير الموارد والقدرات المحلية لدول مثل روسيا والنرويج واليابان وكوريا الجنوبية ورومانيا وفرنزويلا في مجالات مثل زيادة استخلاص والاستخلاص المحسن للنفط والخنزن التجاري والاستراتيجي والتشجيع على حفظ الطاقة واستخدام الوقود غير الضار بالبيئة، وتطوير مصادر طاقة غير تقليدية واقتراح خطط للاستكشاف والانتاج في بلدان اخرى. ومن بين شركاء الطاقة

منها ب (2,5) مليون طن سنويا. وبدأت ايران تصيح شريكا للهند في العديد من مشروعات الهيدروكربونات، وبخاصة قطاع الغاز<sup>70</sup>.

وكذلك تعمل الهند على التعاون مع الصين بوصفهما بلدان مستهلكان للنفط من اجل ضمان الحصول على الطاقة. فيعمل البلدان على التعاون المشترك في مجال الاستكشاف والانتاج، بما في ذلك المسوحات الزلزلية، وزيادة استخلاص النفط والتعاون في عمليات التكرير والبتروكيمياويات وتسويق المنتجات النفطية البتروكيمياوية ومد خطوط انابيب النفط والغاز والتعاون في مجال تطوير كفاءة الطاقة<sup>71</sup>.

كذلك تعمل الهند على تطوير علاقاتها بدول اسيا الوسطى وتركيا فتسعى الشركات الهندية الى المساهمة في الاستكشاف والتطوير في منطقة بحر قزوين وتتعاون كذلك مع تركيا واذربيجان في مجال تنفيذ مشروعات خطوط انابيب تمتد من اسيا الوسطى الى اوربا. وستتعاون شركات هندية وتركية في مشروعات النفط داخل بلديهما<sup>72</sup>.

كما تقوم الهند بتطوير علاقاتها بالقارة الافريقية وتعد نيجيريا الان ثاني اكبر مزودي الهند بالنفط الخام بعد

وفي الوقت الذي تسعى اليه الولايات المتحدة الى تنويع مصادر امداداتها والهيمنة على مناطق امدادات امنة وقريبة منها كانت تشهد منافسة حادة مع كل من الصين والهند ودول الاتحاد الاوربي في تأمين الامدادات. لقد ظهرت اساليب جديدة في تأمين الامدادات وذلك باستخدام شراء اصول الشركات الكبرى او القيام بالاستثمارات واتباع اسلوب المشاركة في الانتاج ، وهو اسلوب اخذ يتمشى مع تطور الحاجات الاقتصادية في عصر العولمة.

#### الملخص

**This research emphasizes that oil today has an impact on interational politics. The continuation of the developed world dependence on oil and the entrance of new consumers in the world oil market increased the international competition on oil. These states began competing not for military controlling oil regions but but for the protection of oil supply routes, diversification of oil import sources, supporting its navy , relying on trusted allies and adaption of oil strategic storage. The United States no longer dependent on oil supplies from the Arab Gulf but from Africa, Latin America and Canada which became competition areas of investment among U.S.A. ,China, India, and other new consumers.**

الآخرين مؤسسات في بريطانيا والولايات المتحدة<sup>74</sup>.

#### الخاتمة

تستمر اهمية النفط بالازدياد في الوقت الراهن بوصفه مادة حيوية للطاقة واصبحت الحاجة ماسة اليه في ضوء استمرار النمو في اقتصاديات دول كبرى مثل الصين والهند والدول الناشئة الاخرى. فضلا عن الحاجة الماسة اليه في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي. واخذت هذه الدول تتنافس في الحصول عليه بشتى السبل وان اقتضت الضرورة الدخول في الحرب كما حدث في حرب الخليج الثانية في العام 1991. وان ما دفع الدول الكبرى للتنافس من اجل تأمين امداداتها للنفط هو عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق المنتجة وارتفاع اسعاره لاسيما عند اندلاع الازمات وتلعب كلفة انتاجه وانواعه دوراً في ذلك.

لقد وقعت بعض الدول الكبرى اتفاقيات امنية واقامت قواعد عسكرية في بعض الدول المنتجة او في المناطق القريبة منها تحسباً للطوارئ في فترات الازمات، لاسيما، ان سوق النفط هو سوق عالمية واحدة تتأثر بدرجة كبيرة بحالة عدم الاستقرار السياسي في مناطق الانتاج .

- <sup>11</sup> جان بيار فافنيك، آفاق الاستثمار لشركات النفط الاجنبية: المخاطر والاتفاقيات، في النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الامن الاقتصادي، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007، ص 216-217.
- <sup>12</sup> ايان ريتلج، العطش الى النفط: ماذا تفعل امريكا بالعالم لضمان امنها النفطي، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص 151.
- <sup>13</sup> وبران جيانج، النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لامن الطاقة في انحاء العالم، في الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص 325-327.
- <sup>14</sup> ريتشارد هاينبرغ، مصدر سبق ذكره، ص 300-301.
- <sup>15</sup> جميل طاهر، آفاق التعاون العربي - الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام 2030: تحديات وفرص، النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 124 شتاء 2008، ص 9-11.
- <sup>16</sup> تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، في كتاب، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص 375-376.
- <sup>17</sup> المصدر السابق، ص 376-377.
- <sup>18</sup> جياكومو لوشيانى، سياسات الطاقة في الاتحاد الاوربي، في كتاب المخاطر والغموض في اسواق الطاقة العالمية المتغيرة: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي " ابو ظبي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2006، ص 147.
- <sup>19</sup> جان بيار فافنيك، مصدر سبق ذكره، ص 219.
- <sup>20</sup> خالد حنفي علي، للنفط الافريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي، السياسة الدولية، العدد (164) ابريل 2006، ص 89.
- <sup>21</sup> ريتشارد هاينبرغ، سراب النفط، مصدر سبق ذكره، ص 293-297.
- <sup>22</sup> المصدر السابق، ص 305.
- <sup>23</sup> ادوارد. ل مورس، هل هناك اقتصاد سياسي جديد للنفط، في كتاب، النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الربعية بغداد - اربيل، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007 ص 36.
- <sup>24</sup> د.ل ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج: واقع وخيارات دعوة الى امن عربي اسلامي في الخليج، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 75-97.
- <sup>25</sup> براد لي تاير، السلام الامريكي والشرق الاوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد احداث 11 ايلول، ترجمة عماد فوزي شعبي، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2004 ص 23-24 وكذلك ص 44-45.
- <sup>26</sup> المصدر السابق، ص 47

## المصادر

- <sup>1</sup> مايكل كليو، الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسين، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002 ص 37-38.
- <sup>2</sup> كولن تاجيل يورغ شيندلر وفراوكا ليز نيوركس وفيرنر تسينيل، نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة د. عدنان عباس علي الكويت، عالم المعرفة سبتمبر 2004، ص 167-169.
- <sup>3</sup> روجر هاورد، نفط ايران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة مروان سعد الدين بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون 2007، ص 7
- <sup>4</sup> عبد الحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الامريكي الجديد، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص 43-44.
- <sup>5</sup> ايان ريتلج، العطش الى النفط - ماذا تفعل امريكا بالعالم لضمان امنها النفطي، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006، ص 26.
- <sup>6</sup> روجر هاورد، مصدر سبق ذكره، ص 8-9.
- <sup>7</sup> المصدر السابق، ص 9-11
- <sup>8</sup> دانيال بيرغن، لايزال النفط مسيطرا. foreign policy النسخة العربية سبتمبر اكتوبر 2009 ص 28.
- <sup>9</sup> فتحي بيرول، توقعات الطاقة: ازمة الامدادات التالية، foreign policy النسخة العربية - سبتمبر اكتوبر 2009، ص 41.
- <sup>10</sup> ريتشارد هاينبرغ، سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2005، ص 118-120.

- 49 مايكل كليبر، الحروب على الموارد، مصدر سبق ذكره، ص 17-16.
- 50 المصدر السابق، ص 17.
- 51 المصدر السابق، ص 18.
- 52 المصدر السابق، ص 134-147.
- 53 المصدر السابق، ص 18.
- 54 احمد طاهر، استغلال ثروات بحر قزوين: الفرص والمعوقات، السياسة الدولية، العدد 180 ابريل 2010، ص 168-169.
- 55 نان لي، الجغرافية السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية ومحدودية الامدادات، في كتاب الصين والهند والولايات المتحدة: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص 128-127.
- 56 نعيمة شومان، صدمة النفط: التاريخ يعيد نفسه، شؤون الاوسط العدد 124 خريف 2006 شتاء 2007، ص 82.
- 57 جميل طاهر، افاق التعاون العربي - الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام 2030، مصدر سبق ذكره، ص 10.
- 58 المصدر السابق، ص 10.
- 59 المصدر السابق، ص 11-12.
- 60 عبد الحي يحيى زلوم، مصدر سبق ذكره، ص 391.
- 61 المصدر السابق، ص 391-392.
- 62 وينان جيانج، مصدر سبق ذكره، ص 339.
- 63 المصدر السابق، ص 340-341.
- 64 المصدر السابق، ص 341.
- 65 المصدر السابق، ص 340-342.
- 66 المصدر السابق، ص 350.
- 67 المصدر السابق، ص 351.
- 68 المصدر السابق، ص 352.
- 69 تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، مصدر سبق ذكره، ص 380.
- 70 المصدر السابق، ص 381-382.
- 71 المصدر السابق، ص 382-383.
- 72 المصدر السابق، ص 384.
- 73 المصدر السابق، ص 384.
- 74 المصدر السابق، ص 385.
- 27 عبد الحي يحيى زلوم، مصدر سبق ذكره، ص 43-44.
- 28 ايان ريتلج، العطش الى النفط، مصدر سبق ذكره، ص 239.
- 29 مايكل كليبر، الحروب على الموارد، مصدر سبق ذكره، ص 15.
- 30 ادوارد مورس، مصدر سبق ذكره، ص 42-43.
- 31 المصدر السابق، ص 44.
- 32 ايان ريتلج، العطش الى النفط، مصدر سبق ذكره، ص 240.
- 33 جياكومو لوشياتي، سياسات الطاقة في الاتحاد الاوربي، في كتاب المخاطر والعموض في اسواق الطاقة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص 148-149.
- 34 ديفيد هويل وكارول نخلة، مازق الطاقة والحلول البديلة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2008، ص 120-121.
- 35 خالد حنفي علي، النفط الافريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 88.
- 36 المصدر السابق، ص 88.
- 37 المصدر السابق، ص 88.
- 38 السفير عبد المنعم طلعت، لجنة خليج غينيا نواة لبدائل الاوبك، السياسة الدولية، العدد 182 اكتوبر 2010 ص 186.
- 39 المصدر السابق، ص 186-187.
- 40 خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره، ص 89.
- 41 المصدر السابق، ص 89.
- 42 ادوارد ل مورس، هل هناك اقتصاد سياسي جديد للنفط، مصدر سبق ذكره، ص 53.
- 43 ديفيد هويل وكارول نخلة، مازق الطاقة والحلول البديلة، مصدر سبق ذكره، ص 80.
- 44 المصدر السابق، ص 80-81.
- 45 المصدر السابق، ص 81.
- 46 نان لي، الجغرافية السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية ومحدودية الامدادات، في الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية، التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص 145.
- 47 المصدر السابق، ص 144-145.
- 48 بيتر تراكيان، الف برمبل في الثاني: نقطة التحول النفطي القادمة والتحديات التي يواجهها عالم يعتمد على الطاقة، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2009، ص 9-13 وكذلك ص 108-112.